وكون ادليل انه منطوق اي صراحه لسرعة تبادره الى الاذهان ثم ما
قيل انه منطوق اي بالاشارة كمفهوم انما والغاية كما سياتي لتبادره
الى الاذهان ثم غيره على الترتيب الآتي مسئله المفاهيم المخالفة
الا اللقب لغة يقول كثير من ائمة اللغة هي منها كما غيره وغيره قالا
في حديث الصحيحين مثلا مطل الغني ظلم انه يدل على ان مطل غير الغني ليس
بظلم وهم انما يقولون في مثل ذلك ما يعرفونه من لسان العرب وقيل
حجة شرعا لمعرفة ذلك من موارد كلام الشارع وفهمهم صلى الله عليه
وسلم من قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم اي
حكم ما زاد على السبعين بخلاف حكمه حيث قال كما رواه الشيخان خيرني
الله تعالى وساريده على السبعين وقيل حجة معنى اي من حيث المعنى
وهو انه لو لم يفد المذكور الحكم عن المسكوت لم يكن لذكره فايدة وهو
كما عبر عنه هنا بالمعنى عبر عنه في مبحث العام كما سياتي بالعقل وفي
شرح المختصر هنا بالعرف العام لانه معقول لاهله واحتج بالقب الدقاق
والصيرفي من الشافعية وابن حويز منداد من المالكية ونعني باحتجاجه
عملهم كان او اسم جنس نحو على زيد حج اي لا على عمرو وفي الغنم زكاة اي لا
في غيرها من الماشية او لا فايدة لذكر الا نفي الحكم عن غيره وكالصفة
واجيب بان فايدته استقامة الكلام اذ كما تسقط به تسقط بختل بخلاف اسقاط
الصفة ونحوه كما قاله المصنف الدقاق المشهور بالقب بمن ذكر
بعده فانه اقدم منه واجل وانكر ابو حنيفة الكل مطلقا اي لم يقل بشيء
من مفاهيم المخالفة وان قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلا امر
اخر كما في اثبات الزكاة عن المعلوفة قال لان الاصل عدم الزكاة وردت
في السايمة فبقيت المعلوفة على الاصل وانكر الكل قوم في الخبر نحو في الشام
الغنم السايمة فلا تبقى المعلوفة عنها لان الخبر له خارجي بجواز الاضمار

بعضهم

بعضه فلا تتعين القيد فيه للنفي بخلاف الاستثناء حوركوا عن الغنم
السايمة وما في معناه مما تقدم فلا خارجي له فلا فايدة للقيد فيه الا النفي
وانكر الكل الاشيخ الحل والد المصنف في غير الشرع من كلام المصنفين والقا
لغلبة الدهول عليهم بخلافه في الشرع من كلام الله تعالى ورسوله الملغ عنه بيان للقول غيرهم
لانه تعالى لا يغيب عنه شيء وانكر امام الحرمين صيغة لا تناسب الحكم كان
يقول الشارع في الغنم الغنم الزكاة قال فهي في معنى اللقب خلا ف
المناسبة كالسوم لخنة سومه السايمة فهي في معنى العلة ولكون العلة
غير الصفة بحسب الظاهر خلاف ما تقدم اطلق الامام الرازي عنه اي عن امام الحرمين
انكار الصفة ولكون غير المناسبة في معنى اللقب اطلق ابن الحاجب عنه القول
بالصفة واما غيرها مما يتقدم وصحح متبع العلة والظرف والعدد والشرط
واما اذا لا وسكت عن الباقي وهو كالمذكور وانكر قوم العدد دون غيره نقا
لا يدل على مخالفة حكم الزايد عليه او الناقص عنه كما تقدم الا بقرينة اما مفهوم
الموافقة فانتفى على حجيته واختلفوا في طريق الدلالة عليه كما تقدم اي مفهوم الغاية
مسئلة الغاية قيل منطوق اي بالاشارة كما تقدم لتبادر الى الاذهان والحق
انه مفهوم كما تقدم ولا يلزم من تبادر الشيء الى الاذهان ان يكون منطوقا
بلوم اي الغاية الشرط اذ لم يقل احد انه منطوق وفي رتبة الغاية انما
فحاني قوله انه منطوق اي بالاشارة كما تقدم ومثله في ذلك بفصل المبتدا
وتقدم ان رتبة الغاية تلي رتبة الشرط لانه لم الا زيد نا لصفة المناسبة يلوا الشرط
لان بعض القايلين به خالف في الصفة فطلق الصفة عن المناسبة غير العدد هو نعت للصفة
من نعت وحال وظرف وعلة غير مناسبات فهي سوا يلوا الصفة المناسبة
فالورد يلوا الة كورات لاتمام قوم له دونها كما تقدم فتقديم المعمول اخر المفا هيم
لدعوى البيانيين في فن المعاني افادته الاختصاص اخذا من موارد الكلام البليغ
وخالفهم ابو الحسين البصري في ذلك والاختصاص المفاد الحصر المشتمل على نفي الحكم

اي من تقديم المعمول الذي قال
البيانيون انه يفيد الاختصاص هم

وعبر المصنف علم البيان على علم المعاني
وهي الجمع على البيان ومنهم من يعاكسهم